

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 85 - 4 و125 (الفقرة 2 منه).

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 05 المؤرخ في 4 ربيع الثاني عام 1407 الموافق 7 يناير سنة 1984 والمتضمن تخطيط مجموعة الدارسين في المنظومة التربوية.

- وبمقتضى القانون رقم 91 - 05 المؤرخ في 30 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991 والمتضمن تعميم استعمال اللغة العربية، المعدل والمتمم.

- وبمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93 - 17 المؤرخ في 23 جمادى الثانية عام 1414 الموافق 7 ديسمبر سنة 1993 والمتعلق بحماية الاختراعات.

- وبمقتضى الأمر رقم 94 - 03 المؤرخ في 27 رجب عام 1415 الموافق 31 ديسمبر سنة 1994 والمتضمن قانون المالية لسنة 1995، لاسيما المادة 146 منه.

- وبمقتضى الأمر رقم 96 - 16 المؤرخ في 16 صفر عام 1417 الموافق 2 يوليو سنة 1996 والمتعلق بالإيداع القانوني.

- وبمقتضى الأمر رقم 97 - 10 المؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 6 مارس سنة 1997 والمتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

- وبمقتضى المرسوم رقم 67 - 284 المؤرخ في 19 رمضان عام 1387 الموافق 20 ديسمبر سنة 1967 والمتضمن إحداث لجنة وطنية لمعادلة الإجازات والشهادات الجامعية الأجنبية.

- وبمقتضى المرسوم رقم 71 - 189 المؤرخ في 7 جمادى الأولى عام 1391 الموافق 30 يونيو سنة 1971 والمتضمن كيفية تحديد معادلات الإجازات والشهادات والرتب الأجنبية بالإجازات والشهادات والرتب الجامعية الجزائرية وإعادة تنظيم اللجنة الوطنية للمعادلات.

المادة 20 : تعوض تسمية الوزير المكلف بالتعليم والبحث العلمي في كل المرسوم رقم 83 - 544 المؤرخ في 24 سبتمبر سنة 1983 والمذكور أعلاه، بتسمية "الوزير المكلف بالتعليم العالي".

المادة 21 : يجب أن يخضع تنظيم الجامعات موضوع المراسيم رقم 84 - 182 و84 - 209 و84 - 210 و84 - 211 و84 - 212 و84 - 213 و84 - 214 و89 - 136 و89 - 137 و89 - 138 و89 - 139 و89 - 140 و89 - 141 و98 - 189 و98 - 218 و98 - 219 و98 - 220 والمذكورة أعلاه، إلى التطابق مع أحكام هذا المرسوم في أجل أقصاه 31 ديسمبر سنة 1998.

المادة 22 : في انتظار تطبيق أحكام المادة 21 أعلاه، تبقى الجامعات المنصوص عليها أعلاه خاضعة للأحكام الجاري بها العمل عند تاريخ نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 23 : يوضح الوزير المكلف بالتعليم العالي، عند الحاجة، كليات تطبيق هذا المرسوم.

المادة 24 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 24 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 17 غشت سنة 1998.

أحمد أويحيى

مرسوم تنفيذي رقم 98 - 254 مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 17 غشت سنة 1998، يتعلق بالتكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي.

إن رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

**المادة 107 :** ينشأ في إطار التكوين ما بعد التدرج، جدول فهرسيّ أسميّ حسب المجال العلمي والاختصاص والرتبة والمؤسسة، للكفاءات الوطنية التي تمارس مهامها في التكوين العالي والبحث. كما ينشأ جدول فهرسيّ أسميّ وطني للطاقة البشرية التي يمكن استدعاؤها لمهام بيداغوجية أو لمهام في البحث، وكذا مدونة لأعلام البحث ومدونة خصوصية للبحث الجامعي.

تحدد كميّات إعداد هذه الجداول الفهرسية وتسييرها والوصول إليها بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي.

**المادة 108 :** ينشأ جدول فهرسيّ بياني وطني لتجهيزات البحث الكبرى، ويبيّن هذا الجدول صبغة كلّ واحدة من هذه التجهيزات وخصائصها وأدائها وتطبيقاتها العادية والكامنة، وموقعها الجغرافي ودرجة عمليّتها وتوفرها وكذا تعريف هوية مسيرها.

كما ينشأ جدولان فهرسيان وطنيان (2) للتجهيزات العلمية، الأول خاص بتقنيّات وتجهيزات التحليل الفيزيائي - الكيمائي، والتجارب الميكانيكية والتمييزية، والثاني يفهرس على الصعيد الوطني التجهيزات العلمية ذات الصبغة البيداغوجية والتعليمية.

تحدد كميّات إعداد الجداول الفهرسية وتسييرها والوصول إليها بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي.

## الباب السابع

### التأهيل الجامعي

**المادة 109 :** يسمح التأهيل الجامعي كما هو محدد في المادة 4 أعلاه، للحائز عليه، بالإشراف على أطروحة نكتوراه أو مذكرة ماجستير أو مشروع بحث أو مشاريع بحث أو فرقة بحث أو تأطيرها، كما يسمح له بالمصوّل على لقب الأستاذ المؤهل ويمنحه رتبة الأستاذية.

**المادة 104 :** تأخذ مجموع مؤسسات التعليم والتكوين العاليتين والبحث بصفة عامة، والمؤسسات التابعة لنفس القطب البيداغوجي بصفة خاصة، جميع التدابير اللازمة لتطوير جميع أشكال التعاون العلمي والبيداغوجي. وينبغي أن تتظافر جهود المؤسسات لتحسين مردودية التكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج المتخصص وفعاليتها، لا سيّما بالاستعمال المشترك لمواردها وبتجنيد مدعّم وأمثلة لوسائلها البشرية والبيداغوجية والعلمية والمادية، لتوفير أحسن الشروط الممكنة وتوفير أفضل محيط ممكن للبحث.

**المادة 105 :** يشمل التكوين في ما بعد التدرج التثقل العلمي للمترشّحين في ما بعد التدرج والأساتذة الباحثين والمستخدمين العلميين المؤطرين لنشاطات ما بعد التدرج في إطار تنظيمي يعتمد المعاملة بالمثل في نفقات الإقامة وفوترة بعض الأنواع من المصاريف وتسجيل المصاريف المرتبطة بأعمالهم العلمية في ميزانية المؤسسة المستقبلة لمتعاوني الماجستير أو أطروحة الدكتوراه أو شهادة ما بعد التدرج المتخصص.

يتمّ التسجيل في شهادة الماجستير أو في أطروحة الدكتوراه أو شهادة ما بعد التدرج المتخصص في المؤسسة التي تتوفر على تأهيل قانوني.

ويمكن أن تسلّم شهادة الماجستير أو شهادة ما بعد التدرج المتخصص تحت رعاية مشتركة للمؤسسات المتعاونة في ما بعد التدرج، في إطار اتفاقية.

**المادة 106 :** يصدر الوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي قرارا لتحديد الكميّات العامة للتبادل والإقامة العلمية لفائدة الباحثين والأساتذة الباحثين والمترشّحين في ما بعد التدرج، وتنظيم التعاون العلمي ما بين المؤسسات وتحديد اليّاتة المحفّزة، وتشجيع التعاون وتعزيزه في نشاطات التكوين والبحث بين مؤسسات التعليم والتكوين العاليتين ومؤسسات البحث.

**المادة 116 :** يتكوّن ملفّ الترشّح للتأهيل الجامعي من طلب مكتوب ومن السيرة الذاتية مرفقين بالوثائق المتعلقة بمجموع الأعمال العلمية والبيداغوجية لصاحب الطلب، بما فيها أطروحة الدكتوراه كما تنصّ عليه المادة 111 أعلاه، وأعماله العلميّة التي نشرت وتمّ عرضها، والمؤلفات والمطبوعات الموجزة والمطبوعات التي يكون قد أمدها، والبراءات أو طلب البراءات التي يكون قد أودعها، عند الاقتضاء، وكذا تقرير حول نشاطات التعليم والتأطير والخبرة والتقييم التي يكون قد قام بها.

كما يتكوّن الملف الذي يودع في ثماني (8) نسخ لدى الهيئات الإدارية المعنية من ملخص يتكوّن من خمس (5) إلى عشر (10) صفحات لكلّ الانتاج العلمي والبيداغوجي للمترشّح.

**المادة 117 :** يقدم ملفّ التأهيل لدراسة ومصادقة مسيقة يقوم بها ثلاثة (3) مقرّرين، أحدهم من خارج المؤسسة التي يمارس فيها المترشّح نشاطه. ويعدّ المقررون، الذين يعيّنهم مدير الجامعة أو مدير المؤسسة المؤهّلة، كلّ واحد على حدة، تقريراً تقييمياً للملف الذي عرض عليهم.

**المادة 118 :** عندما تكون تقارير كلّ المقرّرين إيجابية، يعدّ مدير الجامعة أو مدير المؤسسة المعنية مقرراً يرخّص فيه للمترشّح أن يتقدّم أمام لجنة التأهيل. يعيّن هذا المقرّر أعضاء اللّجنة ويحدّد صفتهم وكذا مكان سير المناقشة.

**المادة 119 :** يقترح المجلس العلمي أو المجلس البيداغوجي المعنى لجنة التأهيل على مدير الجامعة أو مدير المؤسسة المؤهّلة.

تتكوّن لجنة التأهيل من ثلاثة (3) إلى ستة (6) أعضاء برتبة أستاذ للتعليم العالي أو مدير أبحاث أو أستاذ مؤهّل أو أستاذ أبحاث.

يجب أن يكون ثلث ( $\frac{1}{3}$ ) اللّجنة على الأقلّ أو نصفها ( $\frac{1}{2}$ ) على الأكثر أعضاء من خارج المؤسسة التي يمارس فيها المترشّح نشاطه، ويتم اختيارهم لكفاءتهم في مجال الاهتمام، من بين الأساتذة الباحثين الذين يستوفون الشروط المحدّدة في الفقرة أعلاه.

**المادة 110 :** يصنّف الأساتذة الحائزون لقب أستاذ مؤهّل في رتبة أستاذ محاضر.

**المادة 111 :** يخصّ التأهيل الجامعي الأساتذة المساعدين الذين ينشطون في مناصب عملهم، الحائزين شهادة الدكتوراه بالمفهوم الذي ينصّ عليه هذا المرسوم أو شهادة تعادلها.

كما يخصّ الحائزين شهادات أخرى لما بعد التدرّج في الدكتوراه وفقاً لشروط ستحدّد بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

**المادة 112 :** يمنح التأهيل الجامعي بقوة القانون للأساتذة الباحثين الذين ينشطون في مناصب عملهم، الحائزين دكتوراه دولة وطنية أو أية شهادة تعادلها.

**المادة 113 :** يعلن التأهيل الجامعي من قبل الجامعات المؤهّلة لهذا الغرض بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي، بناء على اقتراح من لجنة التأهيل للتكوين في الدكتوراه.

كما يمكن مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات أخرى للتكوين والبحث المؤهّلة لهذا الغرض، أن تمنح التأهيل الجامعي بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي، بناء على اقتراح من لجنة التأهيل للتكوين في الدكتوراه.

**المادة 114 :** لا يمكن أية مؤسسة للتعليم أو التكوين العاليين أو مؤسسة بحث أن تكون مؤهّلة لمنح تأهيلات جامعية إذا لم تكن مؤهّلة من قبل لتنظيم التكوين في أطروحة الدكتوراه بالمفهوم الذي تنصّ عليه المادة 9 من هذا المرسوم.

**المادة 115 :** يخضع التأهيل لمنح التأهيلات الجامعية للتجديد كلّ أربع (4) سنوات وكذا عندما تتغيرّ الشروط التي تنظّم الحصول عليه.

يعلن من سحب التأهيل لتسليم التأهيلات الجامعية، عند الاقتضاء، بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي، بعد استطلاع رأي لجنة التأهيل للتكوين في الدكتوراه.

## الباب الثامن

### أحكام انتقالية

**المادة 127 :** يمكن المترشّحين للتكوين ما بعد التدرّج المسجّلين في التكوين ما بعد التدرّج المتخصّص، عند تاريخ سريان هذا المرسوم، إنهاء التكوين الذي بدأه في إطار نظام الدراسات لما بعد التدرّج السّاري المفعول قبل نشر هذا المرسوم، ويتابعون تبعا لذلك الدراسات للحصول على شهادة التكوين ما بعد التدرّج المتخصّص ويبقون خاضعين للتّصوص التي تنظّمها.

**المادة 128 :** يمكن المترشّحين للتكوين ما بعد التدرّج المسجّلين في التكوين ما بعد التدرّج الأوّل عند تاريخ سريان هذا المرسوم، إنهاء التكوين الذي بدأه في إطار نظام الدراسات لما بعد التدرّج السّاري المفعول قبل نشر هذا المرسوم، ويتابعون تبعا لذلك الدراسات للحصول على شهادة الماجستير ويبقون خاضعين لأحكام المرسوم رقم 87 - 70 المؤرّخ في 17 مارس سنة 1987 والمذكور أعلاه، مع مراعاة الشّروط المنصوص عليها في المادة 129 أدناه.

**المادة 129 :** يستفيد المترشّحون المسجّلون بانتظام في التكوين ما بعد التدرّج الأوّل، عند تاريخ سريان هذا المرسوم، لنيل شهادة الماجستير والرّاهبون في متابعة تكوينهم في إطار نظام الدراسات لما بعد التدرّج السّارية المفعول قبل نشر هذا المرسوم، في أجل أقصاه ستّة وثلاثون (36) شهرا لإنهاء دراستهم ومناقشة أعمالهم.

ويسري هذا الأجل ابتداء من تاريخ نشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشّعبية.

**المادة 130 :** يمكن المترشّحين المسجّلين بانتظام في التكوين ما بعد التدرّج الثّاني، عند تاريخ سريان هذا المرسوم، إعادة التّسجيل في نفس الفروع والاختصاصات للحصول على شهادة دكتور في العلوم بالمفهوم الذي تحدّده هذا المرسوم.

**المادة 131 :** يمكن المترشّحين المسجّلين بانتظام في التكوين ما بعد التدرّج الثّاني، عند تاريخ

ويمكن، علاوة على ذلك، استدعاء أخصائيّ ذي مستوى عال بصفته عضوا مدعوا للمشاركة في أعمال اللّجنة وللعضو المدعو صوت استشاري أثناء مداورات اللّجنة.

**المادة 120 :** يقدّم المترشّح للتأهيل الجامعي أمام لجنة التأهيل مرضا حول مجموع أعماله العلميّة والبيداغوجيّة، ويجب بعد ذلك من أسئلة أعضاء اللّجنة في إطار نقاش يهدف إلى إثبات قدرة المترشّح على تصوّر أعمال البحث وإدارتها وتنظيمها وتنسيقها بكلّ استقلاليّة.

**المادة 121 :** تتداول اللّجنة في جلسة مغلقة وتبت في منح التأهيل وتصدر قرارها فور انتهاء المناقشة بينها وبين المترشّح.

**المادة 122 :** قرار اللّجنة قرار نهائي ولا رجوع فيه، ويتخذ بأغلبية الأصوات.

وفي حالة تساوي عدد الأصوات يكون صوت الرئيّس مرجّحا.

**المادة 123 :** تدوّن أعمال اللّجنة في تقرير مؤرّخ، يوقّع عليه كلّ عضو من أعضاء اللّجنة، ويرسله رئيّس اللّجنة إلى مدير الجامعة أو مدير المؤسسة المؤهّلة.

**المادة 124 :** في حالة رفض منح التأهيل الجامعي للمترشّح، يبلغ رئيّس اللّجنة كتابيا المترشّح مع توضيح الأسباب التي علّلت قرار اللّجنة. ويمكنه إمادة الطّلب للتأهيل الجامعي عندما ترفع التّحقّقات، وذلك في أجل يقدر بستّة (6) أشهر على الأقلّ بعد التّأجيل.

**المادة 125 :** إذا تطّلبت الحاجة استعمال أمثل للتأطير البشري عبر شبكة مؤسسات التّعليم العالي، يمكن وضع قواعد ملائمة لتعيين الأساتذة المؤهّلين.

تحدّد كميّات تطبيق هذا الحكم، عند الاقتضاء، بقرار من الوزير المكلف بالتّعليم العالي.

**المادة 126 :** تحدّد كميّات تطبيق الأحكام المتعلّقة بالتأهيل الجامعي، عند الحاجة، بقرار من الوزير المكلف بالتّعليم العالي.

المادة 138 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 24 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 17 فشت سنة 1998.

أحمد أويحيى

مرسوم تنفيذي رقم 98 - 255 مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 17 فشت سنة 1998، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96 - 105 المؤرخ في 22 شوال عام 1416 الموافق 11 مارس سنة 1996 والمتضمن تحديد كفاءات تنظيم لجنة مراقبة عمليات الخوصصة وسيرها وكذلك كفاءات تعيين أعضائها وقانونهم الأساسي والنظام التعويضي المطبق عليهم.

إن رئيس الحكومة،

- بناء على الدستور، لا سيما المادتان 85 - 4 و125 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 21 المؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 فشت سنة 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية،

- وبمقتضى الأمر رقم 95 - 22 المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1416 الموافق 26 فشت سنة 1995 والمتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 97 - 230 المؤرخ في 19 صفر عام 1418 الموافق 24 يونيو سنة 1997 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 97 - 231 المؤرخ في 20 صفر عام 1418 الموافق 25 يونيو سنة 1997 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 89 - 224 المؤرخ في 7 جمادى الأولى عام 1409 الموافق 5 ديسمبر سنة 1989 والمتضمن القانون الأساسي

سريان هذا المرسوم، أن يتابعوا أيضا تكوينهم في إطار نظام دراسات ما بعد التدرج الساري المفعول قبل نشر هذا المرسوم. ويتابعون تبعا لذلك الدراسات للحصول على دكتوراه دولة ويبقون خاضعين للنصوص التي تنظم ذلك مع مراعاة الشروط الواردة في المادة 132 أدناه.

المادة 132 : يستفيد المترشحون المسجلون بانتظام في التكوين ما بعد التدرج الثاني عند تاريخ سريان هذا المرسوم، والراغبون في متابعة تكوينهم في الدكتوراه في إطار نظام دراسات ما بعد التدرج الساري المفعول قبل نشر هذا المرسوم، في أجل أقصاه اثنان وسبعون (72) شهرا لإنهاء أعمالهم ومناقشتها. ويسري هذا الأجل عند تاريخ نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 133 : تدرس عرائض المعادلات بالنسبة للشهادات الأجنبية في ما بعد التدرج المودعة والتي لم تدرس عند تاريخ نشر هذا المرسوم، بالرجوع إلى الشهادات التي تطالب بها العريضة.

المادة 134 : تدرس عرائض المعادلات بالنسبة للشهادات الأجنبية في ما بعد التدرج المودعة بعد تاريخ نشر هذا المرسوم، بالرجوع إلى الشهادات الوطنية التي يكرسها هذا المرسوم.

المادة 135 : لا تطبق أحكام المادة 51 على المترشحين الحائزين شهادة الماجستير قبل تاريخ نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 136 : لا تطبق أحكام هذا المرسوم على التكوين في مجال العلوم الطبية وجراحة الأسنان والصيدلة التي تبقى خاضعة للنصوص الجاري بها العمل.

المادة 137 : تُلغى جميع الأحكام المخالفة لأحكام هذا المرسوم، لا سيما المرسوم رقم 87 - 70 المؤرخ في 17 مارس سنة 1987 والمتضمن تنظيم الدراسات العليا.